ECSS
المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

النشرة الاقتصادية

2 أبريل 2024

عودة الثقة بالاقتصاد المصري: 8 مليارات دولار من صندوق النقد

إصدار إسبوعي

ECSS
المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

المدير العام
د. خالد عكاشة

نائب المدير العام
اللواء محمد ابراهيم

المستشار الأكاديمي
د. عبد المنعم سعيد

تحرير
أ. مجدي صبحي

مستشار التحرير
محمد عبد العاطي

الباحثون المشاركون
أحمد بيومي
بسنت جمال
آية حمدي
محمد صبري
أسماء رفعت
أسماء فهمي
سالي عاشور
أمل إسماعيل
د. عمر الحسيني
مصطفى عبد اللاه

إخراج فني
عبد المنعم أبوطالب

100 شارع الميرغني – مصر الجديدة – القاهرة
+20226905863 | +20226905862 |+20226905861
/ecsstudies
www.ecss.com.eg

المحتويات

5 تقديم

6 أبرز قضايا الأسبوع

22 معلومة مصورة

23 مقالات تحليلية

مقالات تحليلية

23 تحديات وجهود: سعي الحكومة المصرية نحو خفض التضخم والأسعار

28 الآثار الاجتماعية والاقتصادية لدعم المواد البترولية

تقديم

صباح الخير قراءنا الأعزاء، وأهلا بكم في عدد جديد حافل بالأخبار، مضى منتصف الشهر الكريم وبات العيد قريبًا، وخلال هذه الفترة المباركة نلمس جهود الحكومة المصرية في خفض معدلات التضخم والأسعار من خلال العديد من المبادرات التي تتمثل في خفض الأسعار بالاتفاق مع التجار، أو تدبير الدولار اللازم للمستوردين والذي كان سببًا في خروج كافة البضائع من الموانئ المصرية، ونجاح شركات الصرافة المصرية في جمع دولار من السوق الموازي بما يتجاوز 6 مليارات جنيه مصري، والعديد من الأخبار الاقتصادية المهمة والإيجابية التي نتناولها بالتفصيل في نشرتنا الحالية.

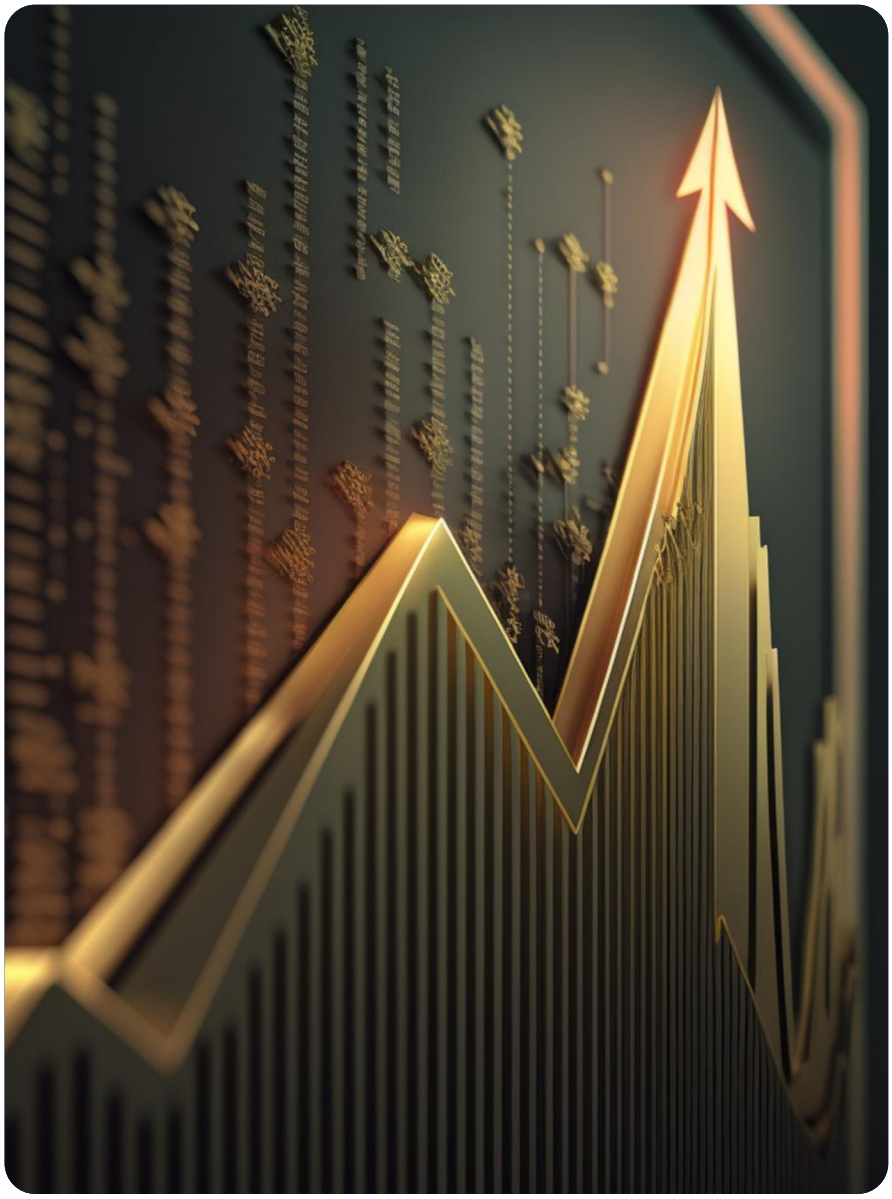

أبرز قضايا الأسبوع

الأخبار المحلية

- **ارتفاع واردات مصر من السيارات منذ بداية العام**

ارتفعت واردات مصر من السيارات للمرة الأولى منذ عام، وذلك بعد أن تراجعت خلال 2023 بسبب وقف الاستيراد لصعوبة تدبير الدولار الخاص بعملية الاستيراد. وقفزت أعداد السيارات المستوردة من كوريا الجنوبية بنسبة 285% خلال شهر يناير الماضي لتصل إلى 1041 مركبة مقابل 270 مركبة بالفترة المماثلة من 2023، كما ارتفعت واردات السيارات الصينية بنسبة 3551% خلال الشهر نفسه لتصل إلى 1721 سيارة مقابل 1276 سيارة صينية تم استيرادها خلال يناير 2023.

- **سفير تركيا بالقاهرة: أنقرة أكبر سوق مستوردة للسلع المصرية**

قال صالح موتلو شين، السفير التركي في مصر: إن بلاده هي أكبر سوق مستورد للسلع المصرية. وأضاف، خلال حفل إفطار أقامته جمعية رجال الأعمال المصرية التركية «تومياد»: «نحن مستعدون للتعاون مع مصر في كل مناحي الحياة، سواء تبادل معلومات أو الاقتصاد، وذلك لدعم بعضنا بعضًا». ويزور وفد من «تومياد» غرفة تجارة وصناعة مدينة بورصا التركية، لبحث المساعدة في تدشين المنطقة الصناعية في مصر، وفق نهاد أكينجى، رئيس مجلس إدارة الجمعية.

- **إدراج مصر على جدول المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي يوم 29 مارس**

قالت مصادر مطلعة لـ «العربية Business» إنه تم إدراج مصر على جدول المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي يوم 29 مارس الحالي. ورفع صندوق النقد الدولي في مارس، برنامجه الحالي لإقراض مصر إلى 8 مليارات دولار، وذلك في الوقت الذي سمح فيه البنك المركزي للجنيه بالهبوط، وقال: إنه سيسمح بحرية تداول العملة. ويسمح الاتفاق الجديد بتوسيع لتسهيل الصندوق الممدد البالغ 3 مليارات دولار لمدة 46 شهرًا الذي أبرمه صندوق النقد الدولي مع مصر في ديسمبر 2022، والذي كان أحد بنوده الرئيسية التحول إلى نظام أكثر مرونة لسعر الصرف.

- **توقعات بوصول معدلات التضخم لـ 40% في النصف الأول من 2024 بعد تحريك أسعار الوقود**

توقع عدد من الخبراء استمرار معدلات التضخم في الارتفاع خلال النصف الأول من العام الحالي، لتصل إلى مستوى يتراوح بين 40 و45% بعد الزيادة الأخيرة في أسعار المواد البترولية وبالأخص رفع أسعار السولار الذي يعتبر مدخلا أساسيا في نقل جميع السلع والمواد الغذائية، وأن يكون التأثير الأكبر في معدلات التضخم في شهر أبريل.

- **عبء دعم المواد البترولية يرتفع 18% بموازنة مصر المقبلة**

تخطط الحكومة المصرية في موازنة السنة المالية المقبلة 2024-2025، لرفع دعم المواد البترولية بنسبة 18% مقارنة بمستوياته في السنة المالية الحالية، ليصل إلى نحو 154 مليار جنيه، وذلك نتيجة ارتفاع الأسعار عالميًا وإثر تغير سعر الصرف. تأتي هذه الخطط في إطار حزم الدعم والمنح والمزايا التي من المقرر أن تشملها الموازنة، والتي تبلغ قيمتها الإجمالية 636 مليار جنيه، وفقًا لبيان صادر عن المتحدث باسم الرئاسة المصرية صدر بعد لقاء الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي برئيس الوزراء مصطفى مدبولي، ووزير المالية محمد معيط، ونائب وزير المالية للسياسات المالية أحمد كجوك.

- **«الأهلي المصري» يعتزم استثمار 5 مليارات جنيه هذا العام**

يعتزم البنك الأهلي المصري، أكبر بنك حكومي في مصر، استثمار ما يصل إلى 5 مليارات جنيه خلال 2024 في مشروعات جديدة والتوسع في بعض المشروعات القائمة حاليًا، بحسب أحمد السعيد، الرئيس التنفيذي للاستثمارات وأمناء الاستثمار بالبنك، والذي أضاف أن الاستثمارات الجديدة ستتوجه إلى 6 مشروعات، وسيتم ضخ 300 مليون جنيه منها للتوسع في شركات يستثمر البنك بها من خلال زيادة رءوس أموالها. وقال: إن «الاستثمارات الجديدة ستكون في قطاعات التكنولوجيا المالية، والتنمية العقارية، والصناعات الكيماوية، والصناعات الهندسية».

البنك الأهلي المصري
NATIONAL BANK OF EGYPT

- **«هيئة الاستثمار» تسلم 6 رخص ذهبية جديدة باستثمارات 5.6 مليارات جنيه**

سلم حسام هيبة، الرئيس التنفيذي للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة ست رخص ذهبية جديدة لممثلي شركات إنفيروبروسيس للصناعات وتدوير المخلفات، وحسن علام للمستودعات الاستراتيجية بالأقصر، ونايلوس للخدمات السكنية، ونايلوس للخدمات الفندقية والتجارية، وايس لينكس، والشركة الوطنية المصرية لصناعات السكك الحديدية، ليصبح العدد الإجمالي للمشروعات الحاصلة على الرخصة الذهبية 29 مشروعًا. والرخصة الذهبية هي رخصة جامعة لكل التصاريح المطلوبة لتأسيس الشركات وإدارتها وتشغيلها، يمنحها مجلس الوزراء بغرض التيسير على المستثمرين وتحسين بيئة الأعمال.

- **«الإحصاء»: 121.9 مليار دولار إجمالي متحصلات النقد الأجنبي خلال العام المالي الماضي**

سجل إجمالي متحصلات النقد الأجنبي 121.9 مليار دولار خلال العام المالي 2023/2022 مقابل 160,5 مليار دولار خلال العام المالي السابق عليه، بنسبة انخفاض 24% نتيجة انخفاض المتحصلات الحكومية، والتي بلغت 2.4 مليار دولار. وأوضحت النشرة السنوية لإحصاءات متحصلات ومدفوعات النقد الأجنبي لعام 2023/2022، الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، أن

إجمالي مدفوعات النقد الأجنبي وصلت إلى 135 مليار دولار عام 2023/2022 مقابل 185,3 مليار دولار عام 2022/2021 بنسبة انخفاض قدرها 27.1%.

- **شركات الصرافة التابعة للبنوك الحكومية تجمع حصيلة من العملات تعادل 6.4 مليارات جنيه**

جمعت شركات الصرافة التابعة لأكبر 3 بنوك حكومية حصيلة من العملات العربية والأجنبية بقيمة تعادل 6.423 مليارات جنيه وذلك منذ قرار البنك المركزي بداية من 6 مارس بداية تحرير سعر الصرف وحتى يوم 25 مارس. وأكد البنك المركزي مؤخرًا التزامه بالحفاظ على استقرار الأسعار على المدى المتوسط، في إطار حرصه على تحقيق الدور المنوط به بحماية متطلبات التنمية المستدامة.

- **رئيس الوزراء: الجهاز المصرفي يوفر الاحتياجات الدولارية المطلوبة للإفراج عن البضائع والسلع**

عقد الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، اجتماعًا؛ لمتابعة الموقف التنفيذي للإفراج الجمركي عن البضائع في الموانئ، وكذا إجراءات تفعيل منظومة الشحن المُسبق. وفي مُستهل الاجتماع، أكد رئيس مجلس الوزراء استمرار متابعة الإفراج الجمركي عن البضائع الموجودة بمختلف الموانئ المصرية والذي يأتي ضمن أجندة اهتمامات الحكومة في الفترة الراهنة، موضحًا أن الجهاز المصرفي

يوفر الاحتياجات الدولارية المطلوبة للإفراج عن مختلف البضائع والسلع. وصرح المستشار محمد الحمصاني، المتحدث الرسمي باسم رئاسة مجلس الوزراء، بأنه تم خلال الاجتماع الإشارة إلى أن الإفراج الجمركي عن البضائع يسير بصورة جيدة جدًا؛ حيث لا توجد أية شكاوى، بل إن هناك بضائع تم إنهاء إجراءاتها، وتوفير المكون الدولاري، ولم يتسلمها أصحابها حتى الآن، لذا؛ وجه رئيس الوزراء بسرعة التواصل مع مالكي هذه البضائع للإفراج عنها وتسلمها.

- **وزير المالية: الأعلى للضرائب يعمل على ضبط العلاقة بين المستثمر والدولة**

أكد محمد معيط وزير المالية، أن صدور قرار جمهوري بتشكيل المجلس الأعلى للضرائب برئاسة رئيس مجلس الوزراء وعضوية رؤساء اتحادات «الصناعات» و«الغرف التجارية»، و«المستثمرين»، وممثلي مجتمع الأعمال والجمعيات الضريبية والمحاسبين، والخبراء في المجالات الاقتصادية والمالية العامة والضرائب من أساتذة الجامعات، يتكامل مع جهود الدولة في مسار الإصلاح الاقتصادي لتمكين القطاع الخاص وتحفيز الاستثمار، وتشجيع المستثمرون على توسيع أنشطتهم الإنتاجية والتصديرية، على نحو يسهم في تعزيز بنية الاقتصاد الكلي ورفع معدلات النمو، مدفوعةً بمساهمات أكبر للقطاع الخاص في عملية التنمية الشاملة والمستدامة.

- **وزيـر الإسـكان يسـتعرض الإطـار العـام للاسـتراتيجية الوطنيـة للعمـران والبنـاء الأخضـر المسـتدام**

استعرض الدكتور عاصم الجزار وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، الإطار العام للاستراتيجية الوطنية للعمران والبناء الأخضر المستدام، وذلك خلال ترأسه للجنة المشكلة بقرار رئيس مجلس الوزراء، وتضم ممثلي الجهات المعنية؛ بهدف وضع استراتيجية وطنية تحدد الأولويات والآليات والمستهدفات لتفعيل وتحسين منظومة العمران والبناء الأخضر، والاستفادة من تجارب الدول المختلفة في هذا المجال، واستخدام المواد المكملة لمواد البناء الصديقة للبيئة.

- **علـى رأسـها السـكر.. متحـدث الحكومـة: نـدرس توفيـر مخـزون اسـتراتيجي كبيـر مـن 4 سـلع اسـتراتيجية**

قال المستشار محمد الحمصاني، المتحدث باسم مجلس الوزراء: إن الرئيس عبد الفتاح السيسي، وجه بضخ كميات إضافية من السلع التي تعاني نقصًا في الأسواق، وعلى رأسها السكر. وأضاف أن الإجراء الذي أعلنه الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، بشأن اعتزام الحكومة البدء في اتخاذ إجراءات سريعة لتوفير مخزون استراتيجي من السلع الأساسية، يأتي ضمن مجموعة من الإجراءات المتخذة لضبط الأسواق. وشدد على أن «هذا الإجراء لا ينتقص من دور القطاع الخاص على الإطلاق»، مضيفًا: «أحيانًا يحتاج القطاع الخاص إلى الدعم من الدولة لتوفير معروض زيادة من السلع الأساسية، والإجراء المتخذ مكمل للجهود الحالية بخلاف الإجراءات الأخرى لتخفيض الأسعار».

- **بعد تحريك الوقود.. متحدث الحكومة يطمئن المواطنين: أسعار السلع لن ترتفع بدرجة كبيرة**

طمأن المستشار محمد الحمصاني، المتحدث باسم مجلس الوزراء، المواطنين بشأن أسعار السلع، بعد الزيادة الأخيرة التي أقرتها الدولة في أسعار الوقود، ومنها السولار الذي تحرك من 8 إلى 10 جنيهات. وأضاف أن الانخفاض في سعر الصرف سيوازن أي زيادة طفيفة في سعر السلع جرّاء ارتفاع سعر الوقود. وقال: «الأمور ستشهد توازنًا ولا داعي للقلق، لن ترتفع الأسعار بدرجة كبيرة، بل على العكس الحكومة تعمل على ضبط الأسعار وضخ المزيد منها لخفض سعرها في الأسواق». وتوقع أن تشهد أسعار السلع انخفاضًا خلال الأيام المقبلة، خاصة أن الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، وجه بعقد اجتماع مع اتحاد الغرف التجارية والمصنعين للاتفاق على خفض الأسعار.

- **مصر توقع مع الوكالة الفرنسية للتنمية اتفاق تمويل تنموي بقيمة 50 مليون يورو**

وقعت الدكتورة رانيا المشاط وزيرة التعاون الدولي، مع الوكالة الفرنسية للتنمية، اتفاق تمويل تنموي بقيمة 50 مليون يورو ومنحة بقيمة 1.5 مليون يورو. كما شهدت توقيع اتفاق منحة مع الاتحاد الأوروبي والوكالة الفرنسية للتنمية، بقيمة 10 ملايين يورو، لتصل إجمالي التمويلات إلى 61.5 مليون يورو، من أجل تنفيذ المرحة الثالثة لاستكمال مشروع محطة معالجة مياه الجبل الأصفر.

AFD
AGENCE FRANÇAISE
DE DÉVELOPPEMENT

- **إنتاج مصر من حديد التسليح يقفز 23% خلال يناير وفبراير الماضيين**

ارتفع إنتاج مصر من حديد التسليح خلال شهري يناير وفبراير الماضيين، بنسبة 23%، ليصل إلى 1.470 مليون طن، مقابل 1.193 مليون طن في الشهرين المماثلين من 2023. وبحسب بيانات اتحاد الصناعات المصرية فإن مبيعات حديد التسليح قفزت محليًا خلال الشهرين الماضيين بنسبة 22%، لتصل إلى 1.198 مليون طن، مقابل 981 ألف طن في الفترة المماثلة من 2023. فيما شهدت السوق فائضًا بلغ نحو 272 ألف طن، ما بين المبيعات والإنتاج.

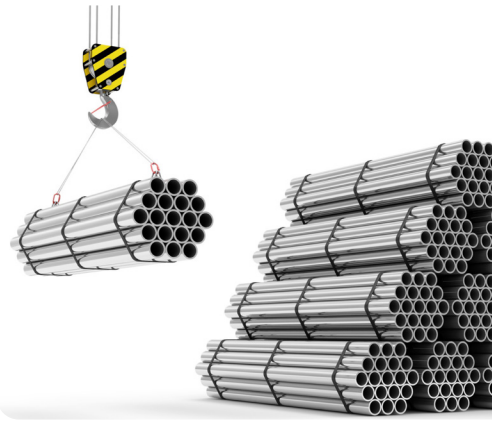

- **صندوق النقد يتوقع زيادة نمو الاقتصاد المصري إلى 4.5% العام المالي المقبل**

توقع صندوق النقد الدولي نمو الاقتصاد المصري بنسبة 3% العام المالي الجاري، وأن يرتفع إلى 4.5% العام المالي المقبل، جاء ذلك في بيان أعلن خلاله المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي إتمام المراجعة الأولى والثانية لترتيبات تسهيل الصندوق الممدد مع مصر، والموافقة على زيادة البرنامج الأصلي بنحو 5 مليارات دولار (3.76 مليارات وحدة حقوق سحب خاصة).

- **زيادة مخصصات الدعم في 2025/2024 إلى 636 مليار جنيه**

أعلنت وزارة المالية التزامها باتخاذ إجراءات اجتماعية، وزيادة الإنفاق الاجتماعي، على نحو يوفر الحماية والمساندة للأسر ذات الدخل المنخفض والمتوسط خلال الفترات المقبلة، وانعكس ذلك

فـي زيـادة مخصصـات الدعـم والمنـح والمزايـا الاجتماعيـة بالموازنـة الجديـدة للعـام المالـي 2024/ 2025 إلـى 636 مليـار جنيـه، مـع زيـادة مخصصـات قطاعـي الصحـة والتعليـم بنسـبة تتجـاوز 30% باعتبارهمـا مـن أهـم أولويـات الدولـة لاسـتكمال اسـتراتيجية بنـاء الإنسـان المصـري خلال المرحلـة المقبلـة بـدءًا مـن هـذا العـام.

- **تحويـل قنـاة السـويس لمركـز لوجسـتي سـيوفر 5.4 تريليونـات جنيـه إيـرادات و22 ألـف فرصـة عمـل**

تخطـط الحكومـة المصريـة لتحويـل قنـاة السـويس لمركز لوجسـتي، وإن أبـرز التوجهـات الاسـتراتيجية للاقتصـاد المصـري حتـى عـام 2030، تحقيـق قنـاة السـويس إيـرادات بقيمـة 88.1 مليـار دولار خلال الفتـرة مـن 2024-2030،

تسـعى إلـى تحقيـق 5.4 تريليونـات جنيـه إيـرادات مسـتهدفة مـن اسـتثمارات القطاعـات الصناعيـة المتضمنـة فـي المنطقـة الاقتصاديـة لقنـاة السـويس بحلـول عـام 2030، كمـا تسـعى إلـى تحويـل قنـاة السـويس لمركـز إقليمـي للطاقـة الخضـراء بحلـول 2030، وإنشـاء مناطـق اقتصاديـة منافسـة إقليميًـا تضـم خدمـات بحريـة ولوجسـتيات وتقنيـات ماليـة وتجـارة الترانزيـت واتصـالات وتكنولوجيـا المعلومـات.

- **قطاع البترول يقود قاطرة التنمية الاقتصادية باكتشافات جديدة وتأمين الإمدادات**

رغم التحديات العالمية التي تتعرض لها صناعة البترول والغاز، إلا أن قطاع البترول المصري نجح في ظل الإصلاحات الاقتصادية التي تقوم بها الدولة في استمرار تأمين احتياجات السوق المحلي الكثيف الاستهلاك باحتياجاته من المنتجات البترولية (سولار –بنزين- بوتاجاز- غاز طبيعي)، يأتي ذلك في إطار الجهود التي تقوم بها الدولة المصرية، لبناء اقتصاد قوي في مختلف المجالات، حيث تم توقيع أكثر من 30 اتفاقية خلال عام واحد، للبحث عن البترول والغاز بإجمالي استثمارات حدها الأدنى 1.2 مليار دولار ومنح توقيع حوالى 61 مليون دولار وحفر 87 بئرًا جديدة.

إقليميًا

- **البطالة في السعودية عند أدنى مستوى مع انضمام مزيد من النساء لسوق العمل**

انخفض معدل البطالة بين السعوديين في الربع الرابع من العام الماضي، إلى أدنى مستوى، بفضل زيادة عدد المشتغلات من الإناث في ظل معدلات النمو التي سجلتها الأنشطة غير النفطية في المملكة والتي ساهمت في توفير المزيد من فرص العمل، حسب بيانات هيئة الإحصاء السعودية، تراجع معدل البطالة بين المواطنين إلى 7.7% بنهاية الربع الرابع الأخير من العام الماضي، تقترب بذلك من مستهدفات رؤية المملكة 2030 للبطالة في المملكة عند 7%.

- **وزير مالية جنوب السودان: تضاؤل عائدات النفط يسهم في تأخر صرف الرواتب**

قال وزير المالية في جنوب السودان: إن إيرادات البلاد من مبيعات النفط الخام تضاءلت لأن الحرب في السودان أدت إلى تعطل خط أنابيب يصل إلى ميناء هناك، مما ساهم في تأخر صرف رواتب موظفي الحكومة. وكان جنوب السودان يضخ نحو 150 ألف برميل يوميًا من النفط الخام لتصديره عبر السودان ويدفع له رسوم عبور بموجب صيغة تم الاتفاق عليها عندما حصل جنوب السودان على استقلاله في عام 2011 ومعه معظم إنتاج النفط الذي كان لدى السودان قبل الاستقلال.

- **تقلص العجز التجاري التركي 44% إلى 6.77 مليارات دولار في فبراير**

أظهرت بيانات رسمية أن عجز التجارة الخارجية لتركيا تراجع 44.2% على أساس سنوي إلى 6.77 مليارات دولار في فبراير، ووفقًا لبيانات معهد الإحصاء التركي، ارتفعت الصادرات في فبراير/شباط 13.6% على أساس سنوي إلى 21.08 مليار دولار، وانخفضت الواردات 9.2% إلى 27.85 مليار دولار، كانت وكالة فيتش للتصنيف الائتماني رفعت توقعاتها لنمو اقتصاد تركيا إلى 2.8% في 2024 من 2.5% في تقديرات سابقة صادرة في ديسمبر، كما توقعت الوكالة استمرار ضعف سعر صرف الليرة التركية مقابل الدولار إلى 38 ليرة للعملة الأمريكية في 2024 وإلى 41 مقابل الدولار في 2025 مقارنة مع متوسط 29.5 في 2023.

دوليًا

- **محافظ البنك المركزي الألماني لا يستبعد تخفيف آلية كبح الديون**

صرح محافظ البنك المركزي الألماني يواخيم ناجل، بأنه لا يستبعد تخفيف آلية كبح الديون رغم أنه يرى أن هذه الآلية تقدم إسهامًا مهمًا في تحقيق الاستقرار المالي للدولة. وفي تصريحات لصحف مجموعة «فونكه» الإعلامية الألمانية، قال ناجل: «ولكن بوسعنا أيضًا أن نتحمل عجزًا أعلى قليلًا في مراحل معينة دون أن نعرض الاستقرار للخطر.. من وجهة نظرنا، يمكن أن تتوفر هذه الظروف عندما تكون نسبة الدين الوطني أقل من 60% من الناتج الاقتصادي». وأضاف ناجل، أن من الممكن استغلال المزيد من الفرص للاستثمارات المستقبلية، وقال: «لذا يمكنني أن أتخيل، بشروط معينة، إجراء إصلاح معتدل للقيود المفروضة على الديون».

- **ارتفاع حاد لأسعار النفط بسبب الخوف من اضطراب الإمدادات**

ارتفعت أسعار العقود الآجلة للنفط بشدة في تعاملات يوم الاثنين 25 مارس، بسبب المخاوف من اضطراب الإمدادات في ظل استمرار الهجمات الأوكرانية على مصافي التكرير الروسية، وقرار موسكو خفض إنتاجها من النفط الخام في إطار قرارات تجمع أوبك بلس للدولة المصدرة للنفط. في الوقت نفسه، فإن انخفاض قيمة الدولار في ظل توقعات خفض الفائدة في الاقتصادات الرئيسية ساهم في ارتفاع أسعار النفط. وارتفع سعر خام غرب تكساس الوسيط وهو الخام القياسي للنفط الأمريكي

بمقدار 1.32 دولار أي بنسبة1.64% إلى 81.95 دولار للبرميل تسليم مايو المقبل. في الوقت نفسه ارتفع سعر خام برنت القياسي للنفط العالمي بمقدار 1.32 دولار أي بنسبة 1.55% إلى 86.75 دولار للبرميل تسليم مايو المقبل.

- **تراجع الدين الخارجي الروسي إلى 316.8 مليار دولار في 2023**

أعلن البنك المركزي الروسي في تقريره السنوي يوم الجمعة، أن الدين الخارجي لروسيا انكمش بنحو 68.2 مليار دولار، أو 17.7%، إلى 316.8 مليار دولار في 2023، وقال التقرير أيضًا: إن عدد مؤسسات الائتمان بمشاركة غير المقيمين انخفض العام الماضي إلى 96 من 108 مؤسسة.

- **باكستان تتوقع إتمام الاتفاق مع صندوق النقد الدولي بحلول يونيو أو مطلع يوليو**

تسعى باكستان لإتمام اتفاق مع صندوق النقد الدولي على مستوى الخبراء من أجل الحصول على قرض جديد بحلول نهاية يونيو أو مطلع يوليو المقبلين، ومن المقرر البدء في مباحثات مفصلة بشأن القرض خلال اجتماعات الربيع في واشنطن، التي سوف يتوجه إليها الوفد الباكستاني بحلول 15 أبريل المقبل.

- **3.32 تريليون يوان حجم التجارة الدولية للصين في السلع والخدمات في فبراير**

كشفت بيانات رسمية أصدرتها الهيئة الوطنية للنقد الأجنبي في الصين أن إجمالي حجم التجارة الدولية للبلاد في السلع والخدمات 3.32 تريليون يوان في شهر فبراير 2024، ونقلت وكالة أنباء

الصين الجديدة (شينخوا) عن بيانات الهيئة أنه من حيث القيمة الدولارية، بلغت قيمة الصادرات والواردات للتجارة الدولية للصين في السلع والخدمات 232.5 مليار دولار أمريكي، و222.3 مليار دولار أمريكي على الترتيب، مما أدى إلى فائض قدره 10.2 مليار دولار أمريكي.

- **سفن الحبوب لثاني أكبر شركة روسية متوقفة عن العمل في موانئ البحر الأسود**

قال مصدر مقرب من شركة تي.دي ريف إن عددًا من سفن الحبوب التابعة للشركة، وهي من أكبر تجار الحبوب في روسيا، لا تزال متوقفة عن العمل في موانئ البلاد المطلة على البحر الأسود منذ أكثر من 10 أيام بسبب خلاف مع السلطات بشأن جودة الحبوب التي تحملها. وتنتظر السفن تصريح الصحة النباتية منذ 18 مارس، ووفقًا لبيانات صحيفة كوميرسانت، فإن شركة تي.دي ريف هي ثاني أكبر مصدر للحبوب في روسيا من حيث الحجم حتى شهر يناير.

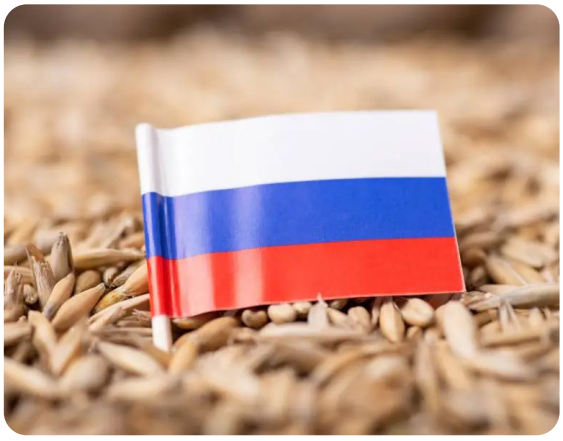

وفي النصف الأول من الموسم التسويقي 2024/2023 (يوليو - ديسمبر 2023)، صدرت أكثر من 5.7 ملايين طن من الحبوب. ومن المتوقع أن تصدر روسيا كمية غير مسبوقة قدرها 65 مليون طن من الحبوب هذا الموسم التسويقي.

- **أوكرانيا تصدر 34 مليون طن من البضائع عبر ممر البحر الأسود**

قال نائب رئيس الوزراء الأوكراني: إنه تم تصدير ما يقرب من 34 مليون طن من البضائع عبر ممر النقل الأوكراني في البحر الأسود منذ بدء تشغيله في أغسطس. ودشنت أوكرانيا الممر بعدما انسحبت روسيا في يوليو من اتفاق توسطت فيه الأمم المتحدة وهددت باعتبار جميع السفن أهدافًا عسكرية محتملة، ومرت 1140 سفينة عبر الممر الأوكراني مصدرة 33.8 مليون طن من البضائع إلى 40 دولة حول العالم، من بينها 23.1 مليون طن من المنتجات الزراعية الأوكرانية.

معلومة مصورة

كان العام المالي 2023/2022 عام جيد بالنسبة لأداء صافي الاستثمار الأجنبي لمصر، حيث استطاعت الدولة المصرية جذب استثمارات بمبلغ 10 مليارات دولار أمريكي، احتلت الدول العربية حوالي 50% من تلك الاستثمارات وكان للإمارات والمملكة العربية السعودية حصة بحوالي 34% من جملة تلك الاستثمارات.

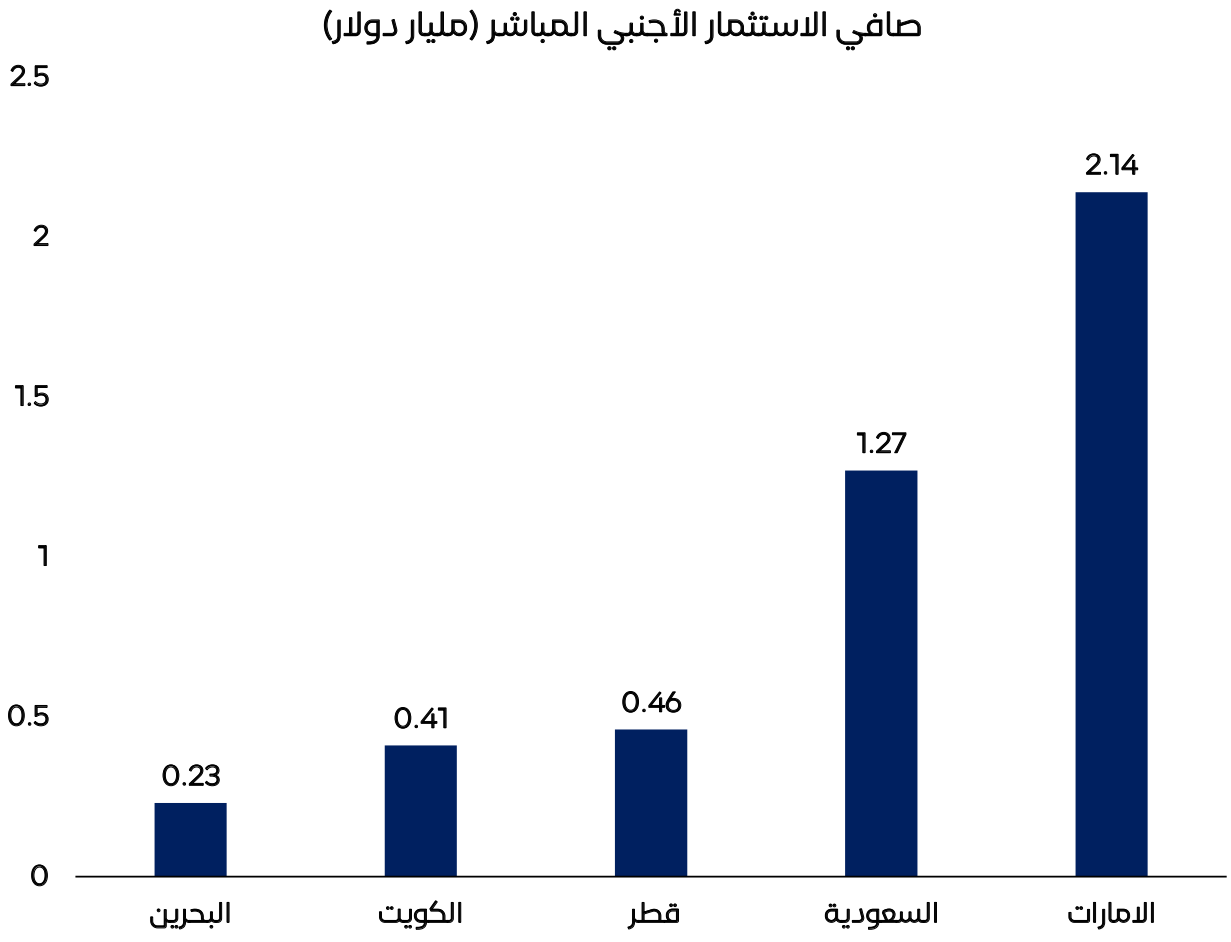

مقالات تحليلية

تحديات وجهود:
سعي الحكومة المصرية نحو خفض التضخم والأسعار

أحمد بيومى

باحث بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

تعتبر قضية أسعار الغذاء بمصر أكثر القضايا إلحاحًا والتي تنظر لها الدولة المصرية بجدية في الوقت الحالي، بهدف جني ثمار مكتسبات تطبيق الخطوات الأولية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي والتي كانت من بين نتائجه الإيجابية القضاء على السوق السوداء بشكل كامل والتي سمحت بنهاية فوضى التسعير بالسوق والتي كانت تستخدم سعر دولار مبالغًا فيه لتسعير البضائع بالسوق المصري والتي تصل إلى 70 جنيه للدولار الواحد

إذ انخفض ذلك التسعير إلى مستوى يتراوح بين 47 – 49 جم للدولار حاليًا، وهو ما يسمح بانخفاض معظم أسعار السلع بهوامش بحوالي 25 – 30%، لكن لتحقيق فهم أفضل لسبب ارتفاع أسعار الغذاء بمصر ربما علينا العودة إلى الآثار التي خلفتها الحرب الروسية الأوكرانية والتي اندلعت في فبراير من عام 2022 والتي شكلت جزءًا كبيرًا من أزمة الغذاء العالمية والتي أثرت في السوق المصري، هذا إلى جانب الظواهر المناخية القاسية التي كان لها تأثيرات عديدة على السوق العالمي وتسببت في تعطيل سلاسل الإمداد العالمية مما تسبب في ارتفاع أسعار المواد الغذائية على مستوى العالم، ومن ثَمّ التأثير بشكل مباشر على الدول المستوردة للغذاء مثل مصر[1]، أما السبب الثاني والذي لا يقل أهمية عن السبب الأول فيتمثل في انخفاض قيمة العملة

المصرية أمام الدولار الأمريكي وهو ما جعل المواد الغذائية المستوردة أكثر تكلفة، أو حتى المواد الغذائية التي يتم إنتاجها محليًا بتكلفة أعلى نتيجة لارتفاع أسعار الأسمدة والمبيدات [2].

وفي هذا السياق فقد أقرت الحكومة بأن أزمة النقد الأجنبي كان لها أثر سلبي على أسعار المواد الغذائية، إذ إنه على الرغم من التنسيق الدائم بين الحكومة وبين البنك المركزي المصري لمنح أولوية الوصول إلى الدولارات لقطاع الغذاء، إلا أن تلك الأزمة كانت أكبر وهو ما دفع التجار لتسعير الدولار الأمريكي بسعر مبالغ فيه وبشكل لا يتوافق مع السعر العادل للجنيه المصري وهو ما دفع أسعار المواد الغذائية للارتفاع بشكل كبير [3]، وفي سبيل التعامل الجاد مع تلك الأزمة، فقد أطلقت الحكومة المصرية برنامجًا يستهدف خفض المواد الغذائية الأساسية والتي تستهدف خفض أسعار 7 من المنتجات الغذائية الأساسية بالسوق المصري تتضمن الفول والعدس ومنتجات الألبان والجبن الأبيض والمعكرونة والسكر وزيت الطهي، على أن يصل ذلك الخفض إلى نسبة تقدر بحوالي 25% كما تم الاتفاق على خفض أسعار الدواجن بنسبة 15% [4]، وقد أعلنت الحكومة المصرية عن وجود خطة سريعة المدى لبناء مخزون من السلع الأساسية بما في ذلك المواد الغذائية [5]، إلى جانب التعاون مع القطاع الخاص لتسريع وتيرة خفض الأسعار، خاصة وأنه تم عقد مناقشات مع الوزارات ذات الصلة بحضور رئاسة مجلس الوزراء المصري مع ممثلي الصناعة بمصر لوضع خطة زمنية قابلة للتنفيذ تشمل خفض أسعار السلع بالأسواق، وعززت الحكومة أيضًا تلك الجهود من خلال وضع ضوابط مؤقتة على الأسعار لعدد محدود من المواد الغذائية مثل الخبز وزيت الطهي بهدف الحد من الارتفاع في الأسعار [6].

من جانب آخر، اتخذت الدولة سياسات عامة من شأنها أن تدعم حل الأزمة الحالية في الآجل المتوسط والطويل والتي تتمثل في دعم

الأسـمدة والأعلاف الحيوانيـة، حيـث قامـت الحكومـة بدعـم المـدخلات الزراعيـة الأساسـية مثـل الأسـمدة والأعلاف الحيوانيـة لتقليـل تكاليـف الإنتـاج بالنسـبة للمزارعيـن ومـن ثـم تحفيـز الإنتـاج وتعزيـز الاتجـاه العـام لخفـض أسـعار الغـذاء فـي المسـتقبل[7]. وفـي السـياق نفسـه فقـد اتخـذت الحكومـة سياسـات تسـتهدف التخفيـف مـن هـدر الطعـام والتـي تتمثـل فـي زيـادة الاسـتثمار فـي مرافـق التخزيـن البـارد، إذ إن نسـبة خسـائر مـا بعـد الحصـاد مثلـت تحديًـا رئيسـيًا أمـام توفيـر الكميـات المطلوبـة مـن السـلع الغذائيـة وسـاهمت فـي زيـادة تقلبـات أسـعار المـواد الغذائيـة، وعليـه فـإن اسـتثمار الحكومـة فـي مرافـق التخزيـن البـارد تعـزز مـن العمـر الافتراضـي للسـلع القابلـة للتلـف ومـن ثـم تضمـن إمـدادات أكثر اسـتقرارًا بسـوق السـلع الغذائيـة بمصـر[8].

الحلول المتاحة:

تعتبـر السياسـات العامـة الخاصـة بتدابيـر التصـدي لارتفـاع أسـعار المـواد الغذائيـة مـن أعقـد القضايـا التـي يمكـن التعـرض لهـا، لكـن هنـاك العديـد مـن البلـدان عالميًـا والتـي تبنت اسـتراتيجيات اسـتطاعت تحقيـق نتائج جيدة فـي عمليـة السـيطرة علـى خفـض الأسـعار، مـن بيـن تلـك التدابيـر تأتـي «المسـاعدة الماليـة»، وهـي تتمثـل فـي حصـول الأسـر المؤهلـة للحصـول علـى ذلـك النـوع مـن المسـاعدات علـى دعـم مالـي مصمـم خصيصًـا لتلبيـة الاحتياجـات الأساسـية، وتتميـز تلـك المسـاعدات بفاعليتهـا ومرونتهـا إذ إنهـا لا تخضـع لتأخيـرات البيروقراطيـة أو العقبـات الإداريـة التـي تقـف عائقًـا أمـام الطـرق الأخـرى، كمـا أنهـا توفـر إغاثـة سـريعة للمسـتفيدين بمـا يسـمح لهـم بتلبيـة الاحتياجـات الملحـة مثـل شـراء الغـذاء وتلبيـة النفقـات الأساسـية[9]، وبالنظـر إلـى هـذه الطريقـة فـإن الحكومـة المصريـة بالفعـل تطبـق تلـك الطريقـة سـواء مـن خلال معاشـات تكافـل وكرامـة والتـي

توفـر الدعـم النقـدي للفئـات المؤهلـة للحصـول عليهـا، أو دعـم الغـذاء (السـلع التموينيـة والخبـز) والـذي يوفـر مبلغًـا نقديًـا يمكـن اسـتخدامه فـي شـراء المـواد الغذائيـة.

أمـا الطريقـة الثانيـة فهـي تتمثـل فـي التحكـم فـي الأسـعار مـن خلال سياسـات حظـر التصديـر، تلـك الطريقـة تتمثـل فـي اتخـاذ البلـدان لسياسـات تتضمـن حظـر التصديـر، إلا أن هنـاك تقريـرًا للبنـك الدولـي يشـير إلـى وجـود حوالـي 16 دولـة قامـت باتخـاذ تدابير وسياسـات لحظـر تصدير بعـض الأصناف الغذائيـة وهـو مـا هـدد الأمـن العالمـي، إذ إن حظـر التصديـر لسـلعة مـا يتسـبب فـي ارتفـاع السـعر العالمـي لتلـك السـلعة خاصـة إذا كان لصـادرات تلـك الدولـة دور مهـم فـي سـوق العـرض العالمـي للمنتـج، ويتسـبب ارتفـاع الأسـعار عالميًـا فـي ارتفـاع السـعر محليًـا بالتبعيـة، وعليـه فعلـى الرغـم مـن توافـر السـلع فـي السـوق المحليـة إلا أنـه يتـم بيعـه بالسـوق المحلـي بالسـعر العالمـي، وتشـير التحليلات الاقتصاديـة إلـى أنـه علـى الرغـم مـن أن تلـك السياسـات قـد توفـر راحـة مؤقتـة للمسـتهلكين المحلييـن إلا أن آثـار تلـك السياسـات تمتـد علـى السـوق العالمـي بتفاقـم انعـدام الأمـن الغذائـي فـي مناطـق وأجـزاء أخـرى مـن العالـم، هـذا فـضلًا عـن المسـاهمة فـي زيـادة تقلبات سـوق الغـذاء وارتفـاع الاسـعار عالميًـا وهـو مـا يهـدد المنتجيـن والمسـتهلكين عالميًـا علـى حـد سـواء ويشـوه ديناميكيات السـوق ومـن ثَمّ يقـوض كفـاءة شـبكات توزيـع الغـذاء عالميًـا وتعيـق جهـود الوصـول العـادل للغـذاء للجميـع ، وبالنظـر إلـى السـوق المصريـة نـرى أن الدولـة المصريـة قد اتخـذت بعـض السياسـات التـي تسـتهدف حظـر تصديـر بعـض مـن السـلع الغذائيـة مثـل السـكر والفـول والبصـل وغيرهـا مـن المنتجـات الأخـرى، إلا أنه ونظـرًا لصغـر قـدرات الدولـة المصريـة فـي مجـال السـوق العالمـي فلـم يكن لذلـك القـرار أثـر علـى الأسـواق عالميًـا وهـو مـا سـاهم فـي توافـر المنتجـات بالسـوق المحلـي.

المصادر

1. Cabinet of Ministers, Egypt. (2024, January 10). [Statement by the Prime Minister on the Global Food Crisis] (in Arabic). https://m.facebook.com/photo.php?fbid=823812453122510&id=100064812882317&set=a.1440739810963 64&locale=lv_LV
2. Central Bank of Egypt, «[Monetary Policy Committee Decisions]», February 23, 2024. https://www.cbe.org.eg/en/monetary-policy/monetary-policy-framework
3. Al-Ahram Weekly: https://english.ahram.org.eg/NewsContent/50510012/1201//AlAhram-Weekly/Egypt/Prices-to-go-down.aspx
4. Daily News Egypt: https://www.dailynewsegypt.com/202309/10//egypt-to-reduce-prices-of-seven-groups-of-essential-goods-by-1525--pm/
5. Daily News Egypt: https://www.dailynewsegypt.com/202425/03//egypt-builds-stockpile-of-essentials-to-curb-price-fluctuations/
6. Ahram Online, «Egypt extends price caps on basic goods until June,» March 15, 2023,
7. Egyptian Ministry of Agriculture and Land Reclamation, «Decisions of the Minister of Agriculture and Land Reclamation Regarding Supporting Farmers,» January 10, 2023, (.pdf) retrievable from the ministry website at https://www.pertanian.gov.eg/decisions/view.aspx?id=2443
8. Enterprise Development Project, «Cold Chain Modernization Project,» accessed March 27, 2024
9. International Monetary Fund. (2023, March). Policy Responses to High Energy and Food Prices [WP/2374/]. https://www.imf.org/-/media/Files/Publications/WP/2023/English/wpiea2023074-print-pdf.ashx
10. World Bank. (2024, March 11). Food Security Update | World Bank Response to Rising Food Insecurity. https://www.worldbank.org/en/topic/agriculture/brief/food-security-update

مقالات تحليلية

الآثار الاجتماعية والاقتصادية لدعم المواد البترولية

سالي عاشور

باحث بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

”يعد دعم المواد البترولية والطاقة في مصر أمرًا ذا أهمية بالغة للتنمية الشاملة للبلاد. حيث تلعب المواد البترولية والطاقة دورًا حاسمًا في الاقتصاد المصري وتعزز استقرار الأسعار وتحفز النمو الاقتصادي. كما تساهم أيضًا في توفير فرص العمل وتعزيز التنمية المستدامة للمجتمع. وبالإضافة إلى ذلك، فإنها تلعب دورًا حيويًا في تحسين الوضع البيئي والحفاظ على موارد الطاقة للأجيال القادمة.“

جاء إصلاح دعم الطاقة وتصحيح أسعارها، ولا سيما الوقود، في مقدمة أهداف برنامج الإصلاح الاقتصادي المصري، الذي انطلق عام 2016، من خلال برنامج زمني تدريجي، لكنه تأثّر بتحرير سعر الصرف المتتالي وارتفاع أسعار المحروقات العالمية على إثر الحرب الأوكرانية.

فقد قدّرت مصر سعر برميل البترول بنحو 85 دولارًا للبرميل؛ وذلك في ميزانية السنة المالية 2024/2023، لترتفع معه فاتورة دعم المواد البترولية المصرية 109% خلال السنة المالية الماضية، لتصل إلى 125 مليار جنيه، مقابل 59.8 مليار جنيه خلال السنة المالية 2021-2022؛ على إثر

تحرير سعر الصرف وانعكاس ذلك على ارتفاع تكلفة استيراد الاحتياجات البترولية الشهرية للبلاد، والتي تتم بالعملة الصعبة.

أولًا: قرارات رفع أسعار المحروقات وتطورها:

رفعت الحكومة المصرية أسعار المواد البترولية في شهر مارس 2024 بناءً على توصية لجنة الطاقة والتي اعتمدت في قرارها على متوسط أسعار خام برنت، وسعر صرف الدولار مقابل الجنيه، ومراعاة معدل التضخم بقطاع النقل. ليصبح بذلك الرفع التاسع لأسعار المحروقات منذ عام 2020، وبذلك تصبح قيمة لتر بنزين «80» بعد الزيادة 11 جنيهًا، وسعر لتر بنزين «92» بعد الزيادة 12.50 جنيهًا، على أن يصل سعر لتر بنزين «95» الأعلى جودة بعد الزيادة إلى 13.5 جنيهًا. وهذا ما يوضحه الشكل التالي.

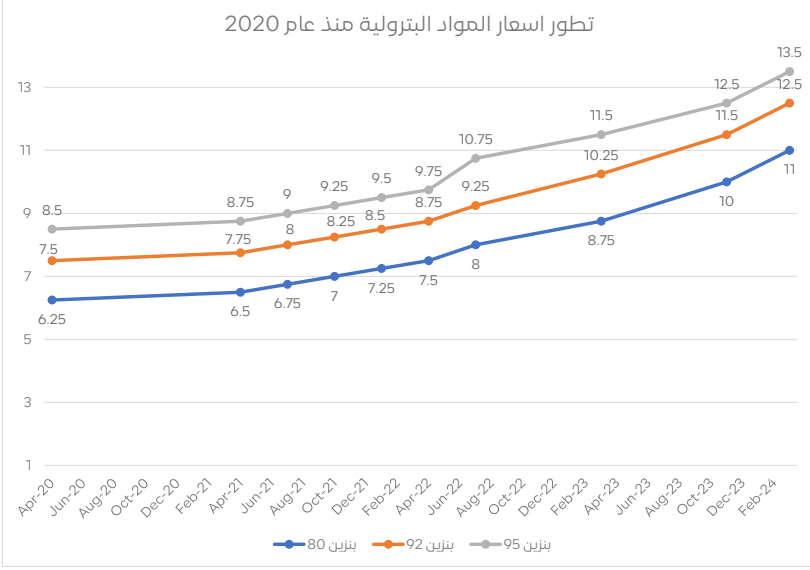

كما رفعت سعر بيع لتر السولار بأكثر من 21% إلى 10 جنيهات، من 8.25 جنيات، سواء لشركات إنتاج الكهرباء أو سعر تسليم المستهلك لمحطات خدمة وتموين السيارات. تزامنًا، زاد سعر بيع لتر الكيروسين للمستهلك

إلـى 10 جنيهـات، مقارنـة بنحـو 7.25 جنيهـات سـابقًا، وتـم رفـع سـعر بيـع أسـطوانة الغـاز السـائل البوتاجـاز إلـى 100 جنيـه.

تجـدر الإشـارة أن لجنـة التسـعير التلقائـي للمنتجـات البتروليـة رفعـت أسـعار البنزيـن مرتيـن خلال العـام الماضـي 2023، كان آخرهمـا فـي نوفمبـر الماضـي بهـدف تقليـل الفجـوة السـعرية بيـن تكلفـة توفيـر البنزيـن وسـعر بيعـه فـي السـوق المحليـة، ولكنهـا أبقـت علـى سـعر السـولار دون تغييـر منـذ مايـو الماضـي لمـا لـه مـن تأثيـر علـى عـدد مـن مناحـي الحيـاة المصريـة وفـي مقدمتهـا وسـائل نقـل الـركاب والبضائـع والزراعـة.

ولكـن مـع ارتفـاع معـدلات اسـتهلاك مصر من السـولار فـي السـنوات الأخيرة؛ حيـث تسـتهلك سـنويًا 18 مليـار لتـر سـولار، والـذي تدعمـه الدولـة حاليًـا بـ 5 جنيهـات فـي مقابـل كل لتـر سـولار يسـتهلكه المواطـن، وهـو مـا يعنـي أن فاتـورة دعـم السـولار قـد وصلـت لنحـو 90 مليـار جنيـه سـنويًا.

ثانيًـا: أثـر رفـع أسـعار المـواد البتروليـة علـى الموازنـة العامـة الجديـدة:

فيمـا يخـص الموازنـة للعـام الجديـد 2024/ 2025؛ تعتـزم الحكومـة المصريـة إعـادة حسـاب دعـم المـواد البتروليـة فـي موازنـة السـنة الماليـة المقبلـة 2024-2025، بعـد تحريـك أسـعار جميـع فئـات البنزيـن والسـولار الأخيـر، لتحدد دعمًـا للمـواد البتروليـة بأكثـر مـن 147 مليـار جنيـه مقارنـة بـ 130 مليـار جنيـه متوقعـة فـي السـنة الماليـة الحاليـة.

كمـا خصصـت الحكومـة المصريـة 596 مليـار جنيـه لمنظومـة الدعـم، ضمـن مشـروع الموازنـة المقبلـة، فـي محاولـة لتخفيـف الأعبـاء عـن متوسـطي

ومحـدودي الدخـل، المتأثريـن بزيـادة معـدلات التضخـم. ليرتفـع بذلـك علـى إثـره قيمـة بنـد الدعـم والمنـح والمزايـا الاجتماعيـة.

وتجـدر الإشـارة إلـى أن مخصصـات دعـم أسـعار البنزيـن والسـولار وبقيـة المـواد البتروليـة الأخـرى إلـى نحـو 119 مليـارا و419 مليـون جنيـه، بالموازنـة العامـة 2024/2023، بزيـادة وصلـت إلـى نحـو 61 مليـارًا و325 مليـون جنيـه. كمـا تتحمـل الدولـة نحـو (6) مليـارات جنيـه سـنويًا لدعـم الكهربـاء للقطاعـات الصناعيـة.

ثالثًا: زيادة أسعار السلع البترولية وأثرها على التضخم:

مـن شـأن زيـادة أسـعار كافـة فئـات المـواد البتروليـة أن تغـذي التضخـم فـي مصـر الـذي وصـل إلـى 35.7% خلال فبرايـر علـى أسـاس سـنوي وفـق بيـان الجهـاز المركـزي للتعبئـة العامـة والإحصـاء. كمـا أنهـا تأتـي بعـد أيـام مـن تحريـك قيمـة الجنيـه المصـري أمـام الـدولار ورفـع سـعر الفائـدة 600 نقطـة أسـاس دفعـة واحـدة.

لـذا تشـير التوقعـات أن يكـون الارتفـاع الشـهري للتضخـم فـي مـارس فـي حـدود 1.5%، وقـد يصـل إلـى 3% أو 4% فـي أبريـل وسـتكون غالبيتهـا نتيجـة زيـادة أسـعار المـواد البتروليـة، فسـوف ينعكـس علـى تعريفـة اسـتقلال سـيارات الأجـرة والنقـل العـام. وقـدر المراقبـون الزيـادة الجديـدة بـنسب تتـراوح مـا بيـن 8 إلـى 33%. ومـن جانبهـا عملـت الحكومـة علـى تكثيـف حـملات الرقابـة علـى مواقـف السـيارات، لمتابعـة الالتـزام بتعريفـة الركـوب الجديـدة والتصـدي لمحـاولات الزيـادة بصـورة منفـردة أو تقسـيم خطـوط السـير.

وبالتوازي مع هذا تتخذ الحكومة المصرية عددًا من الإجراءات والتي من شأنها أن تخفف من حدة الأزمة، وتتمثل في التوسع في توصيل الغاز للمنازل لتصل إلى أكثر من 6 ملايين وحدة لـ 14.2 مليون وحدة، فيما دخل الغاز الطبيعي لـ 81 منطقة جديدة لأول مرة منها 33 بالصعيد. فقد تم توصيل الغاز الطبيعي لحوالي 7.3 ملايين وحدة سكنية بما يمثل حوالي 54% من إجمالي عدد الوحدات التي تم توصيل الغاز الطبيعي لها منذ بدء نشاط توصيل الغاز في مصر عام 1981 (وذلك على مدار 41 عامًا) والبالغة حوالي 13.5 مليون وحدة سكنية مما وفر الخدمة لأكثر من 60 مليون مواطن، مما ساهم في توفير 20 مليار جنيه سنويًا من دعم البوتاجاز.

حقوق الطبع محفوظة للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

العنوان: 100 شارع الميرغني مصر الجديدة، القاهرة، مصر.

الهاتف: 20226905861+ - 20226905862+ - 20226905863+

البريد الإلكتروني: info@ecss.com.eg